



The Impact of Digital Transformation on Curbing Tax Evasion and Its Effect on Tax Revenue: A Field Study on the Libyan Tax Authority in the Eastern Region

Emad Abdullah Fadlallah^{1*}, Samira Mohammed Al-Sayeh², Nabil Amjihid Saleh³

^{1,3}Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

²Department of Accounting, Libyan Academy for Postgraduate Studies, Libya

أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية: دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية بالمنطقة الشرقية

عماد عبد الله فضل الله^{1*}، سميرة محمد السائح²، نبيل أمجيد صالح³

^{1,3}قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

²قسم المحاسبة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا

*Corresponding author: Younus@uob.edu.ly

Received: May 20, 2026

Accepted: August 05, 2026

Published: August 20, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aimed to identify the impact of digital transformation on curbing tax evasion and its subsequent effect on tax revenue, through a field study targeting employees of the Tax Authority in Benghazi, specifically managers and tax auditors across various specializations, totaling (170) employees. To achieve the study's objectives and test its hypotheses, the research focused on three key dimensions of digital transformation: the accuracy of tax assessment processes, the efficiency of auditing and financial review operations, and the enhancement of transparency and data integration. Statistical analysis revealed that, from the perspective of the study sample, the level of implementation of digital transformation across these dimensions was high. Regression analysis results demonstrated a statistically significant positive impact of digital transformation on curbing tax evasion, thereby directly contributing to increased and improved tax revenue. Based on these findings, the study offered several recommendations, most notably: the need to strengthen electronic linkage systems and data integration between the tax authority and relevant entities (such as customs, banks, and the commercial registry); the expansion of modern technologies for data analysis and tax auditing; and the development of a comprehensive digital strategy alongside staff training to facilitate a gradual transition toward a fully digital work environment.

Keywords: Digital transformation, tax evasion, tax revenue, tax assessment/linkage, financial auditing, Libyan Tax Authority (Benghazi).

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية، من خلال دراسة ميدانية استهدفت موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي. وهم المديرين والفاحصين الضريبيين بمختلف تخصصاتهم الضريبية، البالغ عددهم (170) موظف، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية للتحول الرقمي تتمثل في: (دقة عمليات الربط الضريبي، كفاءة عمليات التدقيق والمراجعة

المالية، وتعزيز الشفافية وتكامل البيانات). أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى تطبيق التحول الرقمي بمختلف أبعاده جاء بمستوى مرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. كما أثبتت نتائج اختبار الانحدار وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مما يسهم بشكل مباشر في زيادة وتحسين الحصيلة الضريبية. واستناداً إلى هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان من أبرزها: ضرورة تعزيز أنظمة الربط الإلكتروني وتكامل البيانات بين مصلحة الضرائب والجهات ذات الصلة (كالمصارف والسجل التجاري)، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات والفحص الضريبي، إضافة إلى بناء استراتيجية رقمية متكاملة وتدريب الكوادر البشرية للتحول التدريجي نحو بيئة عمل رقمية بالكامل.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التهرب الضريبي، الحصيلة الضريبية، الربط الضريبي، التدقيق المالي، مصلحة الضرائب الليبية بنغازي.

المقدمة:

تسعى دول العالم كافة إلى تعزيز اقتصادها من خلال تنويع مصادر التمويل، باعتبارها الركيزة الأساسية لتمويل المشاريع وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العصر الرقمي، أصبح التحول نحو رقمنة المعلومات والاتصال ضرورة ملحة، لما توفره من كفاءة وفعالية في مختلف مجالات الحياة. وتعد الإدارات الحكومية، وعلى رأسها الإدارة الضريبية، من أبرز المستفيدين من هذه النقلة التكنولوجية، لما لها من أثر مباشر في تحسين الأداء، وتعزيز الشفافية، وزيادة الحصيلة الضريبية. (وسيلة، ايمان، 2023)

وفي هذا السياق، تلعب الضرائب دوراً محورياً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والسياسية في مختلف دول العالم، من خلال السياسات الضريبية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها: تعزيز إيرادات الدولة، دعم الاستقرار الاقتصادي، تشجيع النمو، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. غير أن نجاح هذه السياسات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى كفاءة وشفافية النظام الضريبي المعتمد. وفي المقابل، تبرز ظاهرة التهرب الضريبي كأحد أكبر التحديات التي تواجه فعالية السياسة الضريبية، لما تخلفه من آثار سلبية خطيرة تمس الاقتصاد والمجتمع والدولة ككل. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها لا تقتصر على نظام اقتصادي معين، بل تمتد إلى مختلف الأنظمة، سواء الرأسمالية أو الاشتراكية، إلا أن تداعياتها تكون أكثر حدة في الدول النامية، حيث تعيق جهود التنمية وتحد من قدرة الدولة على تمويل برامجها الحيوية. (ابوخريص، 2023)

وانطلاقاً من أهمية التحول الرقمي في تطوير المنظومة الضريبية، أطلقت مصلحة الضرائب الليبية في مطلع عام 2022 مشروعاً طموحاً يهدف إلى رقمنة القطاع الضريبي من خلال ميكنة الإجراءات وتوحيدها، بما يسهم في تسريع الأداء، وتسهيل تقديم الخدمات، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي (مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا، 2022)

"ويأتي هذا المشروع في ظل ما تعانيه المؤسسات الحكومية - سواء كانت كبيرة أو صغيرة - من تحديات متراكمة، تتنوع بين صعوبات إدارية وبيروقراطية ونقص في الموارد البشرية والمالية، مما انعكس سلباً على كفاءة الأداء العام للدولة. وفي هذا الإطار، تبنت مصلحة الضرائب رؤية استراتيجية تستهدف الانتقال من النظام الضريبي التقليدي القائم على الدورة الورقية المعقدة، إلى نموذج رقمي متكامل، من خلال إطلاق منصة إلكترونية حديثة توفر مستوى أعلى من الشفافية والرقابة، سواء للممولين أو الموظفين. وقد أشار رئيس مصلحة الضرائب في تصريح تلفزيوني ألقاه في مارس 2024 إلى أن هذه الخطوة تمثل تحولاً جوهرياً نحو تمكين الإدارة من تتبع الممولين بدقة، وتقليص حجم التهرب الضريبي، وتحفيز الموظفين لإنجاز أعمالهم بكفاءة وفي زمن قياسي." (الשלواني، 2024)

وبناءً على ما تقدم، تنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والتهرب الضريبي والحصيلة الضريبية في السياق الليبي، وخصوصاً على مستوى مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي. وتكمن أهمية الدراسة في بعدها النظري والعملي؛ إذ تسلط الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه التحول الرقمي في رفع كفاءة الإدارة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وتعزيز الإيرادات العامة للدولة. كما تستند الدراسة إلى وجود فجوة بحثية واضحة في الأدبيات المتعلقة بتطبيقات التحول الرقمي في المجال الضريبي داخل البيئة الليبية، وهو ما حفز الباحثين على تركيز جهودها نحو تحليل أثر هذا التحول على تقليص التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي والمكاتب التابعة لها.

مشكلة الدراسة:

في ظل قصور منظومة الضرائب التقليدية وارتفاع حالات التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية من الإيرادات التي تمول الدولة خلال الفترات السابقة، وأصبح من الضروري إعادة النظر في منظومة الضرائب التقليدية ومحاولة تطبيق آليات التحول الرقمي لمعالجة جوانب القصور وضعف بتلك المنظومة، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التحول الرقمي في مصلحة الضرائب الليبية وكل من التهرب الضريبي والحصيلة الضريبية وذلك من خلال معرفة أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية في مصلحة الضرائب الليبية بنغازي وذلك من خلال الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تعمل على تحسين وتطوير مصلحة الضرائب الليبية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية؟

وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل هناك أثر للتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية؟
2. هل هناك أثر للتحول الرقمي في كفاءة عمليات التدقيق والمراجعة المالية بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية؟
3. هل هناك أثر للتحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات بين الجهات الضريبية بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية؟

اهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية
2. التعرف على أثر التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية.
3. التعرف على أثر التحول الرقمي في كفاءة عمليات التدقيق والمراجعة المالية بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية.
4. التعرف على أثر للتحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات بين الجهات الضريبية بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية.

اهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تناولت موضوعا من الموضوعات الحديثة المهمة في التحول الرقمي ومصلحة الضرائب،

من خلال الاتي:

أ. الأهمية العلمية: على الرغم من تعدد الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التحول الرقمي والتهرب الضريبي والحصيلة الضريبية كلا على حدة، فإن الدراسات السابقة العربية والمحلية خاستا تفتقر الي ما يجمع بين المتغيرات معاً على حد علم الباحث، وهذا ما يزيد من أهمية الدراسة الحالية من خلال الربط بين التحول الرقمي والتهرب الضريبي والحصيلة الضريبية.

ب. الأهمية العملية: وتوضح الأهمية العملية للدراسة من خلال الاستفادة من رقمته مصلحة الضرائب وتبسيط إجراءات العمل للحد من التهرب الضريبي وتحسين الإيرادات الضريبية، حيث تسهم هذه الدراسة في تعزيز فهم أثر التحول الرقمي على التهرب الضريبي الأمر الذي ينعكس على حصيلة الإيرادات الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة وايضا أثره في تحسين استراتيجيات الإدارة الضريبية.

فرضيات الدراسة:

بناء على اهداف الدراسة الرئيسة القائمة على الإجابة التساؤلات الدراسة، فإن هذه الدراسة تقوم على إثبات صحة

الفرضية الرئيسية:

- الفرضية الرئيسية الاولى: " يوجد أثر للتحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي بما ينعكس ذلك على الحصيلة الضريبية"، واختبار الفرضية الرئيسية سيتم صياغة ثلاث فرضيات فرعية التالية:
- الفرضية الاولى: " يوجد أثر للتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية".
- الفرضية الثانية: " يوجد أثر للتحول الرقمي في كفاءة عمليات التدقيق والمراجعة المالية بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس على الحصيلة الضريبية".
- الفرضية الثالثة: " يوجد أثر للتحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات بين الجهات الضريبية بما يقلل من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية".

متغيرات الدراسة:

1. المتغير المستقل: التحول الرقمي ويتفرع منه:

- أنظمة الربط الضريبي الالكتروني.
- أنظمة التدقيق والمراجعة الرقمية.
- أنظمة الشفافية وتكامل البيانات.

2. المتغيرات التابع: الحد من التهرب الضريبي والحصيلة الضريبية.

منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم

دمج الوصفي في بناء الإطار النظري، بينما يستخدم التحليل لدراسة العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج:

- المنهج الوصفي: يتمثل في عرض وتحليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحول الرقمي، التهرب الضريبي، وحصيلة الضريبية، مع التركيز على العلاقة بين هذه المتغيرات ضمن الإطار النظري للدراسة. ويستخدم هذا المنهج لتوفير أساس معرفي دقيق يمكن من فهم الظاهرة المدروسة.

- **المنهج التحليلي:** يتمثل في تطبيق الدراسة على الواقع من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاستكشاف مدى تأثير التحول الرقمي على التهرب الضريبي والحصيلة الضريبية، مما يتيح الوصول الي نتائج علمية تدعم الفرضيات المطروحة.

مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** تختصر على المنطقة الشرقية وبالتحديد مدينة بنغازي.

- **عينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات الضريبية.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية كافة جوانب التحول الرقمي.

2. **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على دولة ليبيا التي تخضع لقانون ضرائب موحد ينظم العمليات الضريبية. وتركز الدراسة بشكل خاص على مدينة بنغازي، نظرا لقربها الجغرافي من الباحث وكونها من أكبر المدن الليبية التي تضم عدد كبير من المؤسسات والشركات المنطلقة في تطبيق التحول الرقمي.

3. **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة على فترة محددة لتغطية أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية خلال السنوات اعداد وتطبيق التحول الرقمي في مصلحة الضرائب.

الإطار النظري للدراسة (مفاهيم ومصطلحات والدراسات السابقة):

- **مفهوم الضريبة:** على انها (فريضة الزامية يجبر المكلفون على ادائها للدولة سواء كانوا اشخاص طبيعيين ام معنويين، وفقاً للقدرة التكلفة، دون ان يقابلها نفع معين، وتؤخذ من اجل تحقيقي اهداف الدولة المالية والاجتماعية (Rashid,2020: p12)، وعرفت على انها (اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل لدفعها وذلك لغرض تحقيق نفع عام)، (العبد اللطيف، عبد الفتاح، 2024)

- **مفهوم الحصيلة الضريبية:** على انها " هي نسبة المقدرة التي تحصل عليه الدولة من الاموال مقابل الوعاء الخاضع للضريبة من كل شخص كان فرد ام شركة يمتلك وعاء وجبت عليه الضريبة ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالدولة (العبد اللطيف، عبد الفتاح، 2024)

- **مفهوم التحول الرقمي:** وعرفه (حسن، 2023، 386) بأنه "هو عملية منظمة يمكن أن تتم على مراحل أو باتخاذ إجراء مباشر للتحويل الجذري، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وما توفره من تطبيقات تقنية تنقل الأعمال من إطارها التقليدي إلى إطار رقمي بهدف رفع كفاءة أداء العمليات داخل المنظمة." وعرف (عبد المحسن، 2024) التحول الرقمي " هو الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل وذلك عن طريق مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية والثقافية المادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية (أمين، 2018، 534)

الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي:

- **تشير الرقمنة (Digitization)** إلى عملية تحويل المعلومات والبيانات إلى شكل رقمي يمكن معالجته باستخدام الحاسب الآلي، مما يسمح بتسجيلها وقراتها ونشرها بصورة إلكترونية بديلة عن الشكل التقليدي. ويركز هذا المفهوم على تحول المحتوى فقط دون إحداث تغيير في طريقة العمل الأساسية داخل المؤسسة.

- أما **التحول الرقمي (Digital Transformation)** فيتجاوز عملية التحويل هذه ليشمل إعادة تشكيل الأنشطة والعمليات من خلال دمج التقنيات الحديثة، بهدف تطوير طريقة تقديم المنتجات والخدمات، وتحسين إجراءات العمل، وابتكار أساليب جديدة لخلق القيمة للمستفيدين. ويترتب على ذلك تغير جوهري في نماذج العمل مقارنة بالأساليب التقليدية.

- **وبذلك يتضح الفرق بين الرقمنة التي تركز على تحول البيانات، والتحول الرقمي الذي يعيد تصميم العمليات ويغير نموذج العمل بشكل شامل (زابي؛ بعبطيش، 2021، 153).**

أهمية التحول الرقمي:

تكمن أهمية التحول الرقمي في المؤسسات وخاصة الحكومية في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية المتعلقة بزيادة الاعمال والابتكار وتطوير الأداء من خلال: (المبروك، 2024، 216):

1. كفاءة المعاملات والخدمات الحكومية، من خلال استخدام الأدوات الرقمية لتحسين تعامل مع الجمهور والقطاع الخاص، وتقديم الخدمات عبر تطبيقات الهواتف الذكية بما يتوافق مع احتياجات الجمهور.
2. تحسين اتخاذ القرارات، من خلال الاستفادة من تحليل البيانات الضخمة والاستجابة للتغيرات في الوقت الحقيقي.
3. المساهمة في القضاء على الفساد وتقليل مدة الإجراءات الحكومية، وتعزيز الكفاءة والفعالية، ودعم الشمول المالي في القضاء علة كل أنواع المعاملات غير الشرعية.
4. تسهيل تبادل البيانات بما يعزز الشفافية وثقة المواطنين، وإتاحة فرص متساوية للمواطنين للحصول على معلومات المتعلقة بالأعمال والفرص الاستثمارية المتاحة.
5. خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية، ومساعدة المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار.

6. مواكبة الثورة التكنولوجية، والانتقال من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الرقمية وميكنة الخدمات الحكومية، والقضاء على البيروقراطية وتقليل أخطاء العمل البشري، والفصل بين المواطن ومقدمي الخدمة للحد من الفساد وترشيد النفقات. **متطلبات وآليات التحول الرقمي:**

ان التحول الرقمي عملية معقدة تتطلب توافر مجموعة من المتطلبات وآليات التقنية والتنظيمية لكي تتمكن المؤسسات من تبني الممارسات الرقمية بكفاءة. ويمكن تصنيف هذه المتطلبات وآليات إلى ثلاث محاور رئيسية، وهي: (المهمي وآخرون، 2022، 342)

1. المتطلبات التقنية للتحول الرقمي:

أ. العمل على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية يكون عملها الأساسي جمع أكبر قدر من المعلومات عن تعاملات المستفيدين، وكذلك وجود نظام ربط شبكي إلكتروني بين الإدارات والجهات ذات العلاقة بما يساعد على سرعة تبادل المعلومات ودقة البيانات.

ب. توفير برامج تدقيق على درجة عالية من الكفاءة وقادرة على التعامل مع وتحليل جميع أنواع البيانات، مع توفير نظام حماية لحماية النظام من محاولات الاختراق والسرقة والمحافظة على سرية البيانات.

ت. لا بد أن يكون النظام بسيطاً وسهل الاستخدام وغير معقد ليكون قابلاً للاستخدام من جميع المستفيدين.

2. المتطلبات البشرية والتنظيمية:

أ. وجود رغبة في التحول للنظام الإلكتروني من قبل الإدارة والعاملين والمستفيدين.

ب. توفير كوادرنية لديها الخبرة والقدرة على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، والعمل على التدريب المستمر لهم، وإطلاعهم على كافة التطورات التي تحدث.

ت. تبسيط الإجراءات بما يسهم في إنجاز الخدمات بسهولة وسرعة.

ث. توعية وتنقيف العاملين والمستفيدين بأهمية التحول الرقمي والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات. في إجراء كافة الأعمال، وذلك من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وبرامج التوعية والتدريب

ج. ضرورة وضع معايير لتنظيم التحول الرقمي داخل المؤسسة وتحديد عمل ومسؤوليات كل وحدة وكل فرد وكل إدارة، وكذلك تحديد آليات العمل الإلكترونية.

ح. توافر تشريعات ولوائح وسياسات تحث على التحول الرقمي، مع إشراك الخبراء والعاملين وأصحاب العلاقة عند وضع السياسات والتعليمات لضمان واقعيتها وسهولة تطبيقها.

3. البنية التحتية الرقمية:

أ. وجود دعم من الإدارة من خلال تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ التحول الرقمي، مثل إنشاء شبكة إنترنت ذات كفاءة عالية وشراء أجهزة الحاسب الآلي الكافية.

ب. توفير بنية تحتية إلكترونية قادرة على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني، وذلك من خلال توفير أجهزة حاسب آلي كافية ومطورة وقادرة على التعامل مع الكم الهائل من البيانات، مع توفير خدمات الدعم الفني للمستفيدين والعاملين بما يساعدهم على الانخراط في النظام الإلكتروني.

أسباب ودوافع التي أدت إلى استخدام التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي:

إن أهم الأسباب والدوافع المختلفة التي أدت بالحكومات إلى استخدام التحول الرقمي في الإدارات الحكومية بشكل عام والمنظومة الضريبية بشكل خاص من أجل: (الجبلي، 2025، 141)

1. توفير وتطوير البيانات المالية والضريبية من خلال اتخاذ القرارات اللازمة والسليمة للمالية العامة من قبل الجهة المختصة، والتدخل في الوقت المناسب مما يؤدي إلى الحفاظ على المستهدف فيما يتعلق بالإنفاق والعجز والدين العام، وكيفية تحصيل الإيرادات الضريبية وتجنب التقديرات الجزافية في عملية حساب الضريبة

2. ربط منظومة المعلومات المالية الحكومية وحسابات الخزانة الموحد ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالجهات الحكومية وجميع وحداتها بالجهاز الوطني للإيرادات من خلال إغلاق الحسابات الختامية للموازنة المنتهية في نفس يوم نهاية السنة المالية، مما يساعد على أن تعمل الموازنة الجديدة في اليوم الأول من السنة المالية الجديدة.

3. تحسين بيئة العمل وزيادة درجة الرضا الوظيفي للعاملين بها، ورفع كفاءة عملية التحصيل الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية وموارد الخزانة العامة للدولة، بالإضافة أنه يؤدي إلى زيادة رضا المتعاملين والمواطنين مع الجهة المختصة، ويساعدهم في رفع كفاءة العاملين بها مما يؤدي إلى تغيير ثقافة العمل الحكومي ونشر الوعي الضريبي في المجتمع الضريبي من خلال عملية التطوير، فضلاً عن عملية تسويق الضريبة في الوسائل الإعلامية المختلفة.

4. تحديث وتوحيد الهيكل التنظيمي للجهاز الوطني للإيرادات، وتطوير ميكنة الأنظمة المالية الضريبية الحكومية التي تركز على بنية معلوماتية قوية ويتم تحديثها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية الرئيسية، من أجل تسهيل الإجراءات والقوانين الضريبية.

5. مكافحة الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى بعض موظفي الإدارات العامة، والذي ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام

موظفي الإدارات الضريبية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.

6. تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة، بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم بأقل تكلفة وبكفاءة عالية وبأقصى سرعة.

7. محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي والتي تهدد بالاقتصاد الوطني، وكذلك عجز القوانين والتشريعات وحدها عن معالجة هذه الآفة، حيث أصبح رقمنة النظام الضريبي أمراً ملحاً من أجل خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع التحول الرقمي من الناحية المحاسبية وأثره على المؤسسات الدول، وسوف نستعرض منها جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها:

- **دراسة (عزام وآخرون، 2022)** استهدفت الدراسة التعرف على مدى تأثير التحول الرقمي على كفاءة أداء الإدارة الضريبية خلال الفترة من 2016 إلى 2021، حيث تم الاعتماد على الإقرارات الضريبية الإلكترونية كمظهر من مظاهر التحول الرقمي والذي بدأ العمل بها فعلياً في عام 2019، **وأظهرت النتائج** وجود تأثير للإقرار الضريبي الإلكتروني كمظهر للتحول الرقمي على كفاءة أداء الإدارة الضريبية، **كما كشفت النتائج** عن وجود فروق معنوية في كفاءة أداء الإدارة الضريبية قبل وبعد التحول الرقمي من خلال الإقرارات الإلكترونية.

- **كما جاءت دراسة (وسيلة والإيمان، 2023)** وكان الهدف من هذه الدراسة هو استعراض دور الرقمنة الجبائية في التخفيض من حدة التهرب الضريبي، لما لها من أهمية في المساهمة في رفع الإيرادات والحد من التهرب الجبائي. بالإضافة إلى إظهار كيفية مساهمة الأنظمة المعلوماتية المستحدثة في زيادة التحصيل الضريبي، وهذا من خلال الإحصائيات المتوفرة على مستوى مصلحة القباضة بمركز الضرائب أم البواقي. في الجزائر **ومن أهم النتائج** التي تم التوصل إليها أن النظام المعلوماتي الجديد المستخدم ساهم بشكل فعال في ترقية جودة خدمات الإدارة الجبائية وتعزيز التطور الجبائي، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجبائية وتطوير أساليب التعامل بين الإدارة والمكلف بالضريبة وهذا ما أثر إيجابياً في رفع الإيرادات الجبائية ومكافحة كل ظواهر الغش والتهرب الضريبي.

- **وأضاف (عطية ودلعاب، 2023) دراسة بعنوان:** "تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وتقييم أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1994 - 2019) وذلك من خلال تقدير مؤشرات الأداء الضريبي كالطاقة الضريبية والعبء الضريبي والجهد الضريبي والمرونة الداخلية، كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الخطي لتقدير دالة الطاقة الضريبية. **وأظهرت النتائج** انخفاض حاد في جميع مؤشرات الأداء الضريبي، مما يعني عدم كفاءة أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال تلك الفترة، وعدم مرونة النظام الضريبي وعدم فاعلية سياساته قد تسبب في عدم استغلال الطاقة الضريبية بالشكل الذي يمكن من خلاله تجميع أكبر قدر من الأموال اللازمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- **وقدمت دراسة (صبيح، 2023) بعنوان:** "دور رقمته مصلحة الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية"، تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى مساهمة التحول الرقمي في تطوير مستوى الأداء بمصلحة الضرائب العقارية بكفر الشيخ مما ينعكس على محاربة التهرب والغش الضريبي، ويكون له أثر إيجابياً في زيادة الإيرادات والحصيلة الضريبية، وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق آليات التحول الرقمي، وتحقيقاً لهذا الهدف استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار البسيط لتحليل قدرة مشروع التحول الرقمي المنفذ في منظومة الضرائب العقارية على دعم الحصيلة الضريبية من خلال الاستبيان. **وتوصلت إلى أن** التحول الرقمي يساهم في تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين مما يحقق العدالة الضريبية وإجراءات وسياسات محكمة ومعلنة لمواجهة التهرب الضريبي باستخدام طرق التحول الرقمي.

- **وأجري (حسن، 2023) دراسة** تهدف إلى بيان أثر التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية على حجم الضريبية من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على قائمة الاستقصاء لجمع البيانات من مصادرها الأولية، **وقد تمثل مجتمع الدراسة** بالعاملين في مصلحة الضرائب في القاهرة فرع مدينة نصر أول وثاني، حيث اعتمدت الباحثة على اتباع أسلوب الحصر الشامل من خلال توزيع استبانة، ولقد ظهرت النتائج وجود تقييم مرتفع من قبل العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة حول توافر التوجيهات لقضايا التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية داخل المصلحة، وأيضاً وجود تنامي مضطرب في حجم الإيرادات الضريبية ارتباطاً بهذا التحول، ووجود ارتباط إيجابي معنوي بين التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية داخل مصلحة الضرائب، ووجود أثر معنوي للتحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية وقد انحصر هذا التأثير في بعد التحول الرقمي في مجال العمليات بينما لم يكن للتحول الرقمي في مجال التقنيات والبيانات والموارد البشرية أثراً معنوياً في زيادة حجم الإيرادات الضريبية.

- **في مقابل دراسة (اسحيل، 2024) أجريت هذه الدراسة** على مصلحة الضرائب بمدينة طبرق، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات عن طريق تصميم قائمة الاستبيان وتوزيعها على الموظفين العاملين

بالمصلحة الضرائب، هدفت الي معرفة دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي ودعم الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة إيرادات الضريبية، وذلك عن طريق اتباع مجموعة من آليات تساعد في تحديث العمل بمصلحة الضرائب وهي تطبيق الإقرارات الضريبية الإلكترونية والسداد الإلكتروني ومنظومة الفاتورة الإلكترونية التي تحسن الامتثال وبالتالي تساعد على زيادة الإيرادات الضريبية وأوصت الدراسة بضرورة إتمام عملية التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الراهنة داخل مصلحة الضرائب من خلال التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني مما يحسن كفاءة الإدارة ويخفف العبء الإداري على الموظفين، الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين بمصلحة الضرائب ودراسة (ناريمن، 2024) بعنوان: "أثر التحول الرقمي على جودة الفحص الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية". ولخصت النتائج ان التحول الرقمي يؤدي الي دعم متطلبات الشفافية والي تحقيق الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات واهمها: ضرورة تبني الشركات للتقنيات الرقمية وتوفير المتطلبات اللازمة لعملية التحول الرقمي، وإعادة تأهيل وتدريب المحاسبين على التقنيات الرقمية وإصدار معايير محاسبية منظمة للعمل المحاسبي في ظل بيئة التحول الرقمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة العربية والأجنبية، التي تناولت موضوع التحول الرقمي والتهرب الضريبي والحصيلة الضريبية كلا على حدة، فإن الدراسات السابقة العربية والمحلية خاصتنا تفتقر الي ما يجمع بين المتغيرات معاً على حد علم الباحثين، وهذا ما يزيد من أهمية الدراسة الحالية من خلال الربط بين التحول الرقمي والتهرب الضريبي والحصيلة الضريبية. كما ان هذه الدراسة تسلط الضوء على أثر تطبيق التكنولوجيا الرقمية التي تواجه الموظفين، وعلى الكفاءة الإدارية وكيفية تحسينها لمصلحة الضرائب، والفترة الزمنية التي ستجرى فيها الدراسة حيث سوف تأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في مجال التحول الرقمي والتكنولوجيا المستخدمة في تحسين مؤسسات الدولة الحكومية. وهذا ما يميز هذه الدراسة بالإضافة الي مجتمع وعينة الدراسة المتمثل في العاملين في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي ومحاسبين القانونيون والمدققين الماليين.

الدراسة التطبيقية:

أداة الدراسة:

- لإجراء هذه الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام موزعة على النحو التالي:
- القسم الأول: التعرف على توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، الوظيفة، عدد الدورات التدريبية المتحصل عليها في مجال الوظيفة)
 - القسم الثاني: التحول الرقمي: ويتكون من ثلاث أبعاد:
 - بُعد الأول: التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي، وتكون من (10 فقرات).
 - بُعد الثاني: التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة، وتكون من (10 فقرات).
 - بُعد الثالث: التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات، وتكون من (10 فقرات).
 - القسم الثالث: التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية: ويتكون من (5 فقرات).

الدراسة الاستطلاعية:

للتأكد من مدى ملائمة أداة المستخدمة في جمع البيانات تم إجراء دراسة استطلاعية، وأخضعت البيانات التي جمعت من خلالها إلى التحليل للتعرف على درجة ثباتها وصدقها.

ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا-كرو نباخ) لحساب الثبات، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات ابعاد متغير التحول الرقمي ما بين (-0.956-0.931)، أما قيمة معامل ثبات متغير التحول الرقمي ككل فقد بلغ (0.971)، وبلغت قيمة معامل ثبات متغير التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية فقد بلغ (0.902)، وهي درجات ثبات مقبولة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات ودرجة جيدة من التميز، وذلك كما بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1): يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	10	0.931	0.964
التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	10	0.931	0.964
التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	10	0.956	0.977
متغير التحول الرقمي	30	0.971	0.985
متغير التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية	5	0.902	0.949

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق هما الصدق المحكمين، والصدق الإحصائي وذلك على النحو التالي:

1. **صدق المحكمين:** لقد تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجال الإدارة، والإحصاء، وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة والتي أوصى بها المحكمين، حيث لم تكن هناك تعديلات جوهرية، واقتصرت على الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

2. **الصدق الذاتي:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدام طريقة الصدق الذاتي، وذلك كما هو موضح بالجدول (1) تراوحت قيم معاملات الصدق أبعاد متغير التحول الرقمي ما بين (0.964-0.977)، وبلغت قيمة معامل صدق متغير التحول الرقمي ككل (0.985)، أما قيمة معامل صدق متغير التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية فقد بلغ (0.949)، وهذا يبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من أجله.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بمصلحة الضرائب بنغازي وهم المديرين والفاحصين الضريبيين بمختلف تخصصاتهم الضريبية، البالغ عددهم (170) موظف أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، تم تحديد حجم العينة من خلال معادلة حساب حجم العينة وفقاً لـ (Krejcie & Morgan, 1970):

معياري تحديد المستويات لمحاوير الدراسة:

بعد القيام بإجراءات التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، تم توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستثمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي باعتباره من أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تُعطى درجة (2)، محايد تُعطى درجة (3)، موافق تُعطى درجة (4)، وموافق بشدة تُعطى درجة (5)، ويوضح الجدول (2.3) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2): مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1 أقل 1.80	1.80 أقل 2.60	2.60 أقل 3.40	3.40 أقل 4.20	4.20-5
مدى الوزن النسبي	(20 أقل 36) %	(36 أقل 52) %	(52 أقل 68) %	(68 أقل 84) %	(84-100) %
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

وعليه يكون المتوسط النظري للدراسة هو: مجموعة الدرجات لعبارات المقياس على العدد الكلي لمقياس يساوي 3 وهذا يمثل المتوسط النظري لدراسة (3)، وحيث أن زيادة متوسط الفقرة عن المتوسط النظري دل على موافقة المبحوثين على الفقرة وبالتالي ارتفاع مستواها، أما إذ انخفض المتوسط دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على الفقرة وبالتالي انخفاض مستواها.

وفيما يلي استعراض عملية توزيع استمارة الاستبانة بمصلحة الضرائب قيد الدراسة:

جدول رقم (3): الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

المجتمع	الموزعة	المستردة	الصالحة للتحليل	النسبة التمثيل
الموظفين بمصلحة الضرائب قيد الدراسة	118	112	108	91.5
الإجمالي	118	112	108	91.5

يتضح من الجدول (3) أنه تم استرداد عدد (112) استبانة بنسبة بلغت (94.9%) تقريباً، بينما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (108) استبانة بنسبة بلغت (91.5%) تقريباً من إجمالي الاستبانات الموزعة وهذا يشير إلى نسبة عالية من الاستجابة على استمارة الاستبانة.

اختبار اعتدالية البيانات:

يُعد اختبار اعتدالية البيانات خطوة منهجية محورية في التحليل الإحصائي إذ تركز العديد من الاختبارات البارامترية على افتراض أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي. ويترتب على ذلك أن اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب، البارومتري أو اللابارومتري، يعتمد بدرجة كبيرة على نتيجة هذا الاختبار. فإذا بينت نتائج الفحص أن البيانات تتسم بالاعتدالية وتتبع التوزيع الطبيعي، يصبح استخدام الاختبارات البارامترية هو الخيار الأمثل لما توفره من قوة إحصائية ودقة في تقدير المعلمات. أما إذا تبين أن البيانات منحرفة عن التوزيع الطبيعي، فإن الاختبارات اللابارامترية تكون أكثر ملاءمة، نظراً لعدم اشتراطها طبيعة توزيعية معينة، وقدرتها على التعامل مع الانحرافات والتوزيعات الملتوية.

ويعتبر اختبار كولموجورف - سميرونوف (Kolmogorov- Smirnov's) من أكثر الاختبارات استخداماً للتحقق من اعتدالية البيانات، خاصةً في حال كانت العينة تتجاوز حجمها 100 مفردة، وذلك لما يتميز به من حساسية مناسبة للعينات الكبيرة وقدرته على مقارنة التوزيع الفعلي للبيانات مع التوزيع الطبيعي المتوقع. وفي ضوء ذلك، يعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار اعتدالية البيانات الخاصة بعينة الدراسة، والتي تُعد خطوة أساسية لضمان سلامة الإجراءات الإحصائية ومصادقية النتائج في المراحل اللاحقة من التحليل.

يتضح من الجدول التالي أن نتائج اختبار كولموجورف - سميرونوف تشير إلى أن البيانات طبيعية إحصائياً، حيث جاءت قيم الدلالة أكبر من مستوى المعنوية المحدد عند 5%. وفقاً للقاعدة الإحصائية المتبعة في هذا السياق، يشير هذا إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج أن بيانات الدراسة تتمتع بالاعتدالية المطلوبة، مما يجعل الاختبارات البارامترية الخيار الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة، نظراً لاعتماد هذه الاختبارات على افتراض عدم التوزيع الطبيعي للبيانات وملاءمتها للشروط المتاحة في الدراسة.

جدول رقم (4): قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

كولموجورف-سميرونوف		متغيرات الدراسة	
الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار	
0.110	107	110.0	التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي
0.111		100.0	التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة
0.105		320.0	التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات
0.077		890.0	متغير التحول الرقمي
0.100		039.0	متغير التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

الاساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تنوعت الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات على حسب أهداف الدراسة.

وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قاموا الباحثين باستخدامها:

1. ثبات مقياس الدراسة (Reliability) معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من أسئلة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة عن تساؤلاتها، كما استخدم الصدق الذاتي للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله.
2. استخدام اختبار كولموجورف-سميرونوف لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، الأمر الذي ترتب عليه تحديد نوع الاختبارات سواء كانت البارامترية أو اللابارامترية.
3. الجداول التكرارية (Frequency) لاستخراج المؤشرات الأساسية لوصف البيانات بواسطة النسب المئوية، والتكرارات لكل بند من بنود الاستبانة.
4. المتوسطات الحسابية (Mean)، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لجميع أبعاد الدراسة الرئيسية.
5. الانحراف المعياري (Standard Deviation) لتحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة والخاصة بأبعاد الدراسة الرئيسية.
6. تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Regression Analysis) للتعرف على "أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية - دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب - بنغازي"

تحليل بيانات قيد الدراسة:

تختص هذه الدراسة بتحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي، تم التحقق من صحة الفرضيات الموضوعية من خلال تطبيق الاختبارات الإحصائية المناسبة، بما يضمن دقة استنتاجات الدراسة وصلاحياتها العلمية.

الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة (الاستبيان)، وذلك بهدف التعرف على الخصائص العامة للعينة وقياس مستويات المتغيرات محل الدراسة. وقد اعتمد التحليل على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية، شملت حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات وأبعاد الاستبيان، مما أسهم في تحديد اتجاهات استجابات أفراد العينة ومستوى موافقتهم تجاه العبارات المختلفة. كما مكن هذا التحليل من التعرف على الأبعاد الأكثر والأقل تمثيلًا بين أفراد العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، الأمر الذي يُعد خطوة تمهيدية مهمة لفهم طبيعة البيانات والتحقق من خصائصها قبل الانتقال إلى اختبار فرضيات الدراسة وتحليل أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية.

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	28	25.9
	من 30 وأقل من 40 سنة	21	19.4
	من 40 وأقل من 50 سنة	28	25.9
	50 سنة فأكثر	31	28.7
	المجموع	108	100.0

والنتائج من خلال الجدول تشير إلى أن عينة الدراسة تضم أفرادًا من مختلف الفئات العمرية، مع تقارب نسبي في توزيع المبحوثين بين معظم الفئات، الأمر الذي يعزز من تمثيل وجهات النظر والخبرات المتنوعة المرتبطة بمتغير العمر داخل العينة.

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	17	15.7
	بكالوريوس	87	80.6
	ماجستير	3	2.8
	أخرى أذكرها	1	0.9
	المجموع	108	100.0

والنتائج من خلال الجدول تشير إلى أن عينة الدراسة تتميز بارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثين، حيث يشكل حملة البكالوريوس النسبة الأكبر من أفراد العينة، الأمر الذي يعزز من قدرة المشاركين على فهم موضوع الدراسة والإجابة عن فقرات الاستبيان بدرجة مناسبة من الوعي والإدراك.

3. توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (7):

جدول رقم (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص	محاسبة	93	86.1
	اقتصاد	9	8.3
	إدارة أعمال	2	1.9
	أخرى أذكرها	4	3.7
	المجموع	108	100.0

والنتائج من خلال الجدول تشير إلى أن عينة الدراسة يغلب عليها المتخصصون في مجال المحاسبة، وهو أمر يتوافق مع طبيعة الدراسة وموضوعها، ويسهم في توفير آراء ومعلومات أكثر ارتباطاً بمجال البحث، مع وجود تمثيل محدود لبعض التخصصات الأخرى بما يتيح تنوعاً نسبياً في الخلفيات العلمية للمبحوثين.

4. توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، وذلك كما بالجدول التالي:

جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	27	25.0
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	17	15.7
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	14	13.0
	15 سنة فأكثر	50	46.3
	المجموع	108	100.0

والنتائج من خلال الجدول تشير إلى أن عينة الدراسة تضم أفراداً ذوي مستويات متنوعة من الخبرة العملية، مع تركّز واضح في فئة ذوي الخبرة الطويلة، الأمر الذي يعزز من موثوقية البيانات المتحصل عليها، نظراً لما يتمتع به هؤلاء الأفراد من معرفة وخبرة متراكمة في مجال عملهم، بما يسهم في تقديم استجابات أكثر دقة وواقعية تجاه موضوع الدراسة.

5. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الوظيفة	موظف بإدارة التفتيش	5	4.6
	موظف بإدارة الشؤون الإدارية والمالية	7	6.5
	موظف بإدارة مكافحة التهريب الضريبي	2	1.9
	موظف بإدارة المعلومات	2	1.9
	موظف بإدارة التخطيط	2	1.9
	فاحص ضريبي	88	81.5
	أخرى (فضلاً حددها)	2	1.9
	المجموع	108	100.0

والنتائج من خلال الجدول تتوافق مع طبيعة الدراسة وأهدافها، نظراً لارتباط هذه الفئة بشكل مباشر بالأنشطة والمهام الضريبية محل البحث. كما أن وجود مشاركين من إدارات ووظائف أخرى يسهم في توفير قدر من التنوع في الآراء والخبرات، مما يدعم شمولية النتائج ويعزز من دقتها.

6. توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية المتحصل عليها في مجال الوظيفة:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية المتحصل عليها في مجال الوظيفة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (10):

جدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية المتحصل عليها في مجال الوظيفة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
عدد الدورات التدريبية المتحصل عليها في مجال الوظيفة	لا يوجد	40	37.0
	من 1 إلى أقل من 3 دورات	29	26.9
	من 3 إلى أقل من 5 دورات	33	30.6
	أكثر من 5 دورات	6	5.6
	المجموع	108	100.0

والنتائج من خلال الجدول تعكس محدودية فرص التدريب المتخصص أو ضعف الاستفادة من البرامج التدريبية المتاحة. ويؤكد ذلك أهمية تعزيز برامج التدريب والتطوير المهني بما يسهم في رفع كفاءة العاملين وتنمية مهاراتهم الوظيفية. تساؤلات الدراسة:

- يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:
- السؤال الأول: ما مستوى التحول الرقمي بمصلحة الضرائب بنغازي؟
- للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد متغير التحول الرقمي، كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد متغير التحول الرقمي

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	4.210	.4920	84.2	مرتفع جداً	1
2.	التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	4.200	.4560	84.0	مرتفع	2
3.	التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	4.165	.5450	83.3	مرتفع	3
-	المستوى العام لمتغير التحول الرقمي	4.192	0.456	83.8	مرتفع	-

وتشير النتائج وبصفة عامة، أن مصلحة الضرائب بنغازي حققت مستوى مرتفعاً من التحول الرقمي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على دقة العمليات الضريبية وكفاءة المراجعة وتعزيز الشفافية وتكامل البيانات، وهو ما يدعم جهود تطوير الأداء المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المقدمة. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد المكونة لهذا المتغير وذلك على النحو التالي:

1. بعد التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي: لتحديد مدى توافر بُعد التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البعد، كما هو موضح في الجدول (12).

جدول رقم (12): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	ساعد التحول الرقمي في تسجيل البيانات الضريبية بدقة أعلى مما كانت عليه سابقاً.	4.259	0.632	85.1	مرتفع	4
2.	مكن الربط الرقمي من اكتشاف مكلفين متهربين لم يكونوا ظاهرين في الأنظمة اليدوية.	4.259	0.602	85.1	مرتفع	3
3.	دقة الربط الضريبي تؤدي إلى خفض احتمالات التهرب وبالتالي زيادة الحصيلة.	4.278	0.577	85.5	مرتفع	1
4.	عززت دقة الربط الإلكتروني من العدالة في تحديد الالتزامات الضريبية بين المكلفين.	4.222	0.569	84.4	مرتفع	7
5.	قلل استخدام الأنظمة الرقمية من التدخلات اليدوية في إدخال البيانات الضريبية.	4.269	0.557	85.3	مرتفع	2
6.	مكن الربط الإلكتروني من تتبع بيانات المكلفين في جميع الفروع دون انقطاع.	4.148	0.561	82.9	مرتفع	9
7.	ربط قواعد البيانات بين الجهات الحكومية ضيق الفجوات التي كان يستغل منها للتهرب.	4.222	0.585	84.4	مرتفع	6
8.	الإجراءات الروتينية تؤخر عملية التحول للنظام الضريبي الإلكتروني.	4.167	0.649	83.3	مرتفع	8
9.	تؤدي الأنظمة الإلكترونية على تحسين دقة التقديرات الضريبية.	4.241	0.609	84.8	مرتفع	5
10.	(عكسي) لا تحقق الأنظمة الإلكترونية تناسقاً كافياً في البيانات بين الإدارات المختلفة.	4.037	0.875	80.7	مرتفع	10
-	المستوى العام لتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	4.210	0.492	84.2	مرتفع	-

تؤكد هذه النتائج أن التحول الرقمي أسهم بدرجة كبيرة في تعزيز دقة عمليات الربط الضريبي من خلال تحسين جودة البيانات، وتقليل الأخطاء البشرية، ودعم العدالة الضريبية، والحد من فرص التهرب الضريبي، الأمر الذي يعزز كفاءة الإدارة الضريبية ويرفع من فعالية عمليات التحصيل والرقابة الضريبية.

2. بُعد التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة:

لتحديد مدى توافر بُعد التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الترتبة
1.	ساعد التحول الرقمي في تسريع إجراءات الفحص والمراجعة داخل المصلحة.	4.231	0.540	84.6	مرتفع	2
2.	مكن التحول الرقمي من إجراء المراجعة دورياً ومنهجياً لجميع الممولين.	4.241	0.594	84.8	مرتفع	1
3.	ساهمت كفاءة المراجعة الإلكترونية في تقليص فرص التهرب الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل.	4.213	0.670	84.2	مرتفع	4
4.	يظهر النظام الرقمي الفروقات والأخطاء بشكل فوري أثناء عملية المراجعة.	4.167	0.538	83.3	مرتفع	9
5.	استخدام أدوات التحليل الآلي للبيانات سهل اكتشاف الفواتير الوهمية والتلاعب في الإقرارات.	4.176	0.609	83.5	مرتفع	8
6.	مكن الأنظمة الرقمية المراجعين من إعداد تقارير تدقيق أكثر دقة وموضوعية.	4.213	0.548	84.2	مرتفع	3
7.	عززت الرقمنة من قدرة المصلحة على تتبع مراحل الفحص إلكترونياً دون تأخير.	4.204	0.576	84.0	مرتفع	5
8.	ساهم التحول الرقمي في تطوير قدرات المراجعين على تحليل البيانات الضريبية واتخاذ قرارات أدق.	4.176	0.593	83.5	مرتفع	7
9.	يمكن النظام الإلكتروني من مقارنة بيانات المكلفين عبر السنوات أو الفروع المختلفة لكشف التغيرات غير المبررة.	4.194	0.618	83.8	مرتفع	6
10.	(عكسي) لا تزال المراجعة الضريبية تعتمد بشكل رئيسي على الأساليب اليدوية التقليدية.	4.120	0.607	82.4	مرتفع	10
	المستوى العام التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	4.200	0.456	84.0	مرتفع	-

تؤكد هذه النتائج أن التحول الرقمي أسهم بدرجة كبيرة في رفع كفاءة عمليات المراجعة الضريبية من خلال تسريع إجراءات الفحص، وتحسين جودة التقارير الرقابية، وتعزيز القدرة على اكتشاف الأخطاء والتجاوزات، وتطوير آليات متابعة الممولين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على فعالية الأداء الضريبي وجودة عمليات التحصيل والرقابة.

3. بُعد التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات:

لتحديد مدى توافر بُعد التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لتحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الترتبة
1.	تمكنت الأنظمة الرقمية من مشاركة البيانات الضريبية بين الإدارات المختلفة داخل المصلحة.	4.148	0.681	82.9	مرتفع	8
2.	عزز الربط الإلكتروني بين مصلحة الضرائب والجهات الأخرى (مثل الجمارك، والمصارف) الشفافية في المعاملات الضريبية.	4.130	0.712	82.6	مرتفع	10
3.	ساهم التحول الرقمي في تعزيز الرقابة المتبادلة بين الإدارات والمؤسسات الحكومية.	4.176	0.721	83.5	مرتفع	3
4.	أصبحت العمليات الضريبية قابلة للتتبع إلكترونياً من بدايتها حتى تحصيلها النهائي.	4.167	0.634	83.3	مرتفع	4

5.	جعلت الرقمنة من الصعب على المكلفين إخفاء المعاملات أو التهرب من الالتزامات.	4.176	0.577	83.5	مرتفع	2
6.	عززت الشفافية الرقمية ثقة المكلفين في عدالة النظام الضريبي وزادت من التزامهم الطوعي.	4.157	0.614	83.1	مرتفع	7
7.	أسهم التحول الرقمي في خفض فرص الفساد الإداري والتلاعب في البيانات الضريبية.	4.157	0.614	83.1	مرتفع	6
8.	عزز تكامل البيانات بين الجهات الحكومية المصادقية في التعاملات الضريبية.	4.167	0.663	83.3	مرتفع	5
9.	أصبح تبادل البيانات بين الإدارات المختلفة يتم بصورة مؤمنة وسريّة، مما زاد الثقة في النظام الرقمي.	4.204	0.652	84.0	مرتفع	1
10.	(عكسي) رغم التحول الرقمي، لا تزال البيانات المتاحة غير كافية لتعزيز الشفافية بشكل فعال.	4.130	0.657	82.6	مرتفع	9
	المستوى العام لتحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	4.166	0.545	83.3	مرتفع	-

تؤكد هذه النتائج أن التحول الرقمي أسهم بدرجة مرتفعة في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات داخل مصلحة الضرائب، من خلال تحسين أمن المعلومات، وتسهيل تبادل البيانات بين الإدارات والجهات ذات العلاقة، وتعزيز الرقابة وتتبع العمليات الضريبية، والحد من فرص التلاعب والفساد، الأمر الذي يعكس إيجاباً على كفاءة العمل الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي.

- السؤال الثاني: ما مستوى متغير التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية؟
- لإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات المكونة لهذا المتغير، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (15): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمتغير التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتبة
1.	ضعف دقة البيانات المقدمة من المكلفين يؤدي إلى زيادة فرص التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية الفعلية.	4.120	0.607	82.4	مرتفع	4
2.	الاعتماد على الأنظمة اليدوية يجعل اكتشاف حالات التهرب أكثر صعوبة، مما يؤدي إلى فقدان جزء من الإيرادات الضريبية.	4.130	0.628	82.6	مرتفع	3
3.	نقص التكامل بين الإدارات الضريبية يخلق ثغرات تشجع على التهرب، ويضعف قدرة المصلحة على تحقيق حصيلة ضريبية عادلة وفعالة.	4.185	0.514	83.7	مرتفع	1
4.	قلة الرقابة الإلكترونية تسهل فرص التهرب الضريبي، وتؤدي إلى تراجع في حجم الحصيلة المحصلة مقارنة بالحجم المتوقع.	4.157	0.532	83.1	مرتفع	2
5.	(عكسي) ساهم الربط الإلكتروني في كشف المكلفين المتهربين مما أدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية.	4.019	0.670	80.3	مرتفع	5
	المستوى العام لمتغير التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية	4.122	0.5030	82.4	مرتفع	-

وبشكل عام، تعكس هذه النتائج وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن التهرب الضريبي يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر سلباً في الحصيلة الضريبية، وأن ضعف التكامل المعلوماتي والاعتماد على الإجراءات التقليدية وقلة الرقابة الإلكترونية من العوامل التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة. كما تؤكد النتائج أهمية التحول الرقمي وتكامل الأنظمة الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتعظيم الإيرادات العامة.

الجانب الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة، ونظراً لأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، فقد تم استخدام تحليل الانحدار، لقياس "أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية - دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب -بنغازي" قبل الشروع في التحليل الانحدار الخطي المتعدد، يجب التأكد من عدم وجود ارتباط شديد بين المتغيرات المستقلة ضمن معادلة الانحدار المتعدد، ولا شك أن وجود مثل هذه الحالة يؤدي

إلى عدم إمكانية الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في إيجاد معادلة الانحدار، ولكشف عن هذه المشكلة يمكن إجراء اختبارات التالية:

اختبار الازدواج الخطي (Multi collinearity):

تحدث مشكلة الازدواج الخطي عندما يكون أحد المتغيرات المستقلة عبارة عن مركب من المتغيرات الأخرى أو عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، وفي ظل هذه الحالة تبدأ المتغيرات بإلغاء بعضها البعض مما يؤدي إلى انخفاض في القوة التنبؤية للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لذلك عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد، لا ينبغي وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وعليه سيتم استخدام اختبارين شائعين لكشف عن الازدواج الخطي في هذه الدراسة وهما تحليل مصفوفة الارتباط، وتحليل التضخم والتباين.

- أولاً: الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام تحليل مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المستقلة، حيث يشير معامل الارتباط ± 0.50 وما فوق إلى وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وبالنظر إلى الجدول (16) نجد أن نتائج مصفوفة الارتباطات تشير إلى عدم وجود ازدواج خطي للمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (16): يوضح مصفوفة الارتباطات لمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	أثر للتحويل الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	أثر للتحويل الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	أثر للتحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات
أثر للتحويل الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	1		
أثر للتحويل الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	0.440	1	
أثر للتحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	0.433	0.496	1

- ثانياً: تم الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام اختبار عامل التضخم والتفاوت ((Variance inflation factor، حيث يشير VIF أكبر من 10 وقيمة التسامح (Tolerance) أكبر من 1.00 على وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

جدول رقم (17): اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات المستقلة

متغيرات المستقلة	أثر للتحويل الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي		أثر للتحويل الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة		أثر للتحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	
	Tol.	VIF	Tol.	VIF	Tol.	VIF
أثر للتحويل الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	-	-	0.463	2.160	0.453	2.209
أثر للتحويل الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	0.366	2.733	-	-	0.453	2.209
أثر للتحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	0.366	2.733	0.463	2.160	-	-

تشير جميع نتائج مصفوفة الارتباطات على عدم وجود الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة كما هي موضحة في جدول (16)، وكذلك على عدم وجود الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة بطريقة التضخم والتفاوت، كما هي موضحة في جدول (17)، وعليه يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى في إيجاد معادلة الانحدار الخطي المتعدد إلى عدم وجود ازدواج خطي لمتغيرات المستقلة.

وتم أيضاً استخدام بعض الطرق الإحصائية التي من شأنها تخفيض وتخفيف بعض المشاكل المتعلقة باختبارات الانحدار المتعدد مثل مشكلة Heteroscedasticity، هذه الإجراءات الإحصائية تضمنت استخدام اختبار (Test White's 1980) وكذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square (OLS في إجراء اختبارات الانحدار المتعدد.

أولاً: تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

يستخدم الانحدار المتعدد في معرفة أي المتغيرات المستقلة (التحول الرقمي) أكثر تأثيراً على المتغير التابع (التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية)، فعند دراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع يمكن بناء النموذج لجميع متغيرات المستقلة في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع. وبالتالي تمت صياغة الفرضية كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** والتي تمت صياغتها في صورة الفرض الصفري، وتنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التحول الرقمي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب بنغازي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)". وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر أبعاد التحول الرقمي مجتمعة على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية. وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (18) أن قيمة اختبار (F) بلغت (46.67) عند مستوى دلالة (Sig.=0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار ككل وصلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

جدول رقم (18): الانحدار الخطي لأثر أبعاد التحول الرقمي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
(Constant) الثابت	.5840	.3090	-	1.886	.0620
للتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي	.3310	.1040	.3240	**3.191	.0020
للتحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة	.2980	.1260	.2700	*2.362	.0200
للتحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات	.2150	.1040	.2330	*2.063	.0420

332 Std. Error of Estimate= 0.562 Adjusted (R²) = 0.574 R²= 0.758R= 0.

* عند مستوي (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط المتعدد (R) بلغ (0.758)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين أبعاد التحول الرقمي والمتغير التابع. كذلك بلغ معامل التحديد (R²) قيمة (0.574)، مما يعني أن أبعاد التحول الرقمي تفسر ما نسبته (57.4%) من التباين في التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

وعلى مستوى الأبعاد الفرعية، تبين أن جميع أبعاد التحول الرقمي لها تأثير ذو دلالة إحصائية على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية، حيث جاء بُعد التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي في المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير، إذ بلغت قيمة المعامل القياسي ($\beta=0.324$)، وكانت قيمة (T=3.191) عند مستوى دلالة (Sig.=0.002)، مما يؤكد وجود أثر إيجابي ومعنوي لهذا البعد. كما أظهرت النتائج أن بُعد التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة له أثر إيجابي ومعنوي، حيث بلغت قيمة المعامل القياسي ($\beta=0.270$)، وقيمة (T=2.362) عند مستوى دلالة (Sig.=0.020). كذلك تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لبُعد التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات، حيث بلغت قيمة المعامل القياسي ($\beta=0.233$)، وقيمة (T=2.063) عند مستوى دلالة (Sig.=0.042).

وتشير هذه النتائج إلى أن تحسين دقة الربط الضريبي، ورفع كفاءة عمليات المراجعة، وتعزيز الشفافية وتكامل البيانات من خلال التحول الرقمي يسهم بدرجة ملموسة في الحد من التهرب الضريبي وتحسين الحصيلة الضريبية.

وبناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب بنغازي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)". وتؤكد هذه النتيجة أهمية التحول الرقمي كأداة فاعلة في تطوير الأداء الضريبي، من خلال تحسين جودة البيانات الضريبية، وزيادة كفاءة عمليات الفحص والمراجعة، وتعزيز الشفافية وتكامل المعلومات، بما يسهم في تضيق فرص التهرب الضريبي وتعظيم الحصيلة الضريبية.

ثانياً: تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression):

يمكن التحقق من صحة النتائج السابقة بشكل أعم من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط "لأثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية - دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بنغازي"، وذلك على النحو الآتي:

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** والتي تمت صياغتها في صورة الفرض الصفري، وتنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي بأبعادها مجتمعة على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية لدى موظفي

مصلحة الضرائب بنغازي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). " لتتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، حيث تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير للتحويل الرقمي بأبعادها مجتمعة على التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية كما يلي:

جدول رقم (19): الانحدار البسيط للتحويل الرقمي بأبعادها مجتمعة على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

اختبار معنوية النموذج (ANOVA)		اختبار معنوية المعاملات النموذج		قيم المعاملات القياسية (β)	الخطأ المعياري	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	المتغيرات المستقلة
القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار T				
0.000	**141.602	.0360	*2.129	-	.2950	.6290	(Constant) الثابت
		.0000	11.900**	.7560	.0700	.8330	التحول الرقمي بأبعادها مجتمعة
330 Std. Error of Estimate= 0.568 Adjusted (R ²) = 0.572 R ² = 0.756R= 0.							

* عند مستوي (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (19) الخاص بتحليل الانحدار البسيط لمتغير التحويل الرقمي بأبعاده مجتمعة كمتغير مستقل على التهرب الضريبي كمتغير تابع، أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.756) مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.572$)، مما يعني أن التحويل الرقمي يفسر ما نسبته (57.2%) من التباين في التهرب الضريبي، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ANOVA) نحو (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01). أما فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (beta) لهذا المتغير (0.756) وقيمة (T) المحسوبة بلغت (11.900) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، مما يؤكد وجود أثر جوهري وفعال للتحويل الرقمي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتعزيز الحصيلة الضريبية، وبذلك نجد أن النموذج ككل يتمتع بقدرة تفسيرية ومعنوية عالية تدعم صحة النتائج المتوصل إليها. لذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي بأبعادها مجتمعة على التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب بنغازي" عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وتشير هذه النتائج إلى أن التحويل الرقمي، بمختلف أبعاده، يسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة العمل الضريبي من خلال تعزيز دقة البيانات، ورفع كفاءة المراجعة الضريبية، وتحسين الشفافية وتكامل المعلومات، الأمر الذي يحد من فرص التهرب الضريبي ويسهم في زيادة الحصيلة الضريبية. تؤكد هذه النتيجة أن التحويل الرقمي يمثل أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وتحسين مستوى الإيرادات الضريبية، بما يدعم جهود التطوير المؤسسي وتحقيق الأهداف المالية للدولة.

انطلاقاً من الفرضية الرئيسية الثانية، تم اشتقاق عدد من الفرضيات الفرعية بهدف تحديد طبيعة الأثر التحويل الرقمي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية. وفيما يلي عرض الفرضيات الفرعية وإجراءات اختبارها.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تمت صياغتها في صورة الفرض الصفرية، وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب بنغازي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر بُعد التحويل الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية، كما هو موضح في الجدول رقم (20).

جدول رقم (20): الانحدار البسيط لأثر التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

اختبار معنوية النموذج (ANOVA)		اختبار معنوية المعاملات النموذج		قيم المعاملات القياسية (β)	الخطأ المعياري	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	المتغيرات المستقلة
القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار T				
		0.000	**3.765	-	0.302	1.136	(Constant) الثابت
0.000	**99.242	0.000	**9.962	0.695	0.071	0.709	التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي
3620. = Error of Estimate. Std479.0 Adjusted (R^2) =484 $R^2=0.695$ R=0R							

* عند مستوى (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (20) الخاص بتحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي على التهرب الضريبي، أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.695) مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.484$) مما يعني أن "دقة عمليات الربط الضريبي" تفسر ما نسبته (48.4%) من التباين في التهرب الضريبي، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ANOVA) نحو (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01). أما فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (β) لهذا المتغير (0.695) وقيمة (T) المحسوبة بلغت (9.962) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، مما يؤكد وجود أثر جوهري وذو دلالة إحصائية لتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بما ينعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة الضريبية. لذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي على التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية - لدى موظفي مصلحة الضرائب -بنغازي" عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وتشير هذه النتائج إلى أن التحول الرقمي في دقة عمليات الربط الضريبي يؤدي إلى تحسين جودة البيانات الضريبية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز القدرة على اكتشاف حالات التهرب الضريبي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية. كما تؤكد هذه النتيجة أن دقة عمليات الربط الضريبي تمثل أحد أهم أبعاد التحول الرقمي المؤثرة في الحد من التهرب الضريبي، من خلال توفير بيانات أكثر دقة وموثوقية، وتعزيز الرقابة الضريبية، وتحسين كفاءة إدارة الإيرادات الضريبية.

- الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر للتحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب بنغازي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)". وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر بُعد التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية، كما هو موضح في الجدول رقم (21).

جدول رقم (21): الانحدار البسيط لأثر للتحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

اختبار معنوية النموذج (ANOVA)		اختبار معنوية المعاملات النموذج		قيم المعاملات القياسية (β)	الخطأ المعياري	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	المتغيرات المستقلة
القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار T				
		0.006	**2.781	-	0.324	0.902	(Constant) الثابت
0.000	**99.614	0.000	**9.981	0.696	0.077	0.767	التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة
3620. = Error of Estimate. Std480.0 Adjusted (R^2) =484 $R^2=0.696$ R=0R							

* عند مستوى (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (21) الخاص بتحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر التحول الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة على التهرب الضريبي، أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.696) مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية، كما بلغت قيمة

معامل التحديد ($R^2=0.484$) ، مما يعني أن "كفاءة عمليات المراجعة" تفسر ما نسبته (48.4%) من التباين الحاصل في التهرب الضريبي، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ANOVA) نحو (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01). أما فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (beta) لهذا المتغير (0.696) وقيمة (T) المحسوبة بلغت (9.981) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، مما يؤكد وجود أثر جوهري وفعال للتحويل الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تعزيز الحصيلة الضريبية. لذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر للتحويل الرقمي في كفاءة عمليات المراجعة على التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية - لدى موظفي مصلحة الضرائب -بنغازي" عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وتشير هذه النتائج إلى أن تطبيق التقنيات الرقمية في عمليات الفحص والمراجعة يسهم في رفع كفاءة الأداء الرقابي، وتسريع إجراءات التدقيق، وتحسين القدرة على اكتشاف المخالفات والحالات غير الطبيعية، الأمر الذي يحد من فرص التهرب الضريبي ويؤدي إلى تحسين مستوى التحصيل الضريبي. وتؤكد هذه النتيجة أن كفاءة عمليات المراجعة المدعومة بالتحويل الرقمي تمثل أحد العوامل المهمة في تعزيز فعالية الإدارة الضريبية، من خلال تحسين الرقابة الضريبية، وتقليل فرص التهرب، وزيادة قدرة المصلحة على تحقيق حصيلة ضريبية أكثر كفاءة واستدامة.

- الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر التحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب بنغازي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر بُعد التحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية، كما هو موضح في الجدول رقم (22).

جدول (22): الانحدار البسيط لأثر التحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

اختبار معنوية النموذج (ANOVA)		اختبار معنوية المعاملات النموذج		قيم المعاملات القياسية (β)	الخطأ المعياري	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	المتغيرات المستقلة
القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية Sig.	إحصائي الاختبار T				
		0.000	*5.444	-	0.273	1.489	الثابت (Constant)
0.000	**94.359	0.000	*9.714	0.686	0.065	0.632	أثر التحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات

3670. = Error of Estimate. Std466.0 Adjusted (R^2) =471 $R^2=0.686$ R=0.

* عند مستوي (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (22) الخاص بتحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر التحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات على التهرب الضريبي، أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.686) مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.471$)، مما يعني أن "تعزيز الشفافية وتكامل البيانات" يفسر ما نسبته (47.1%) من التباين في التهرب الضريبي، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ANOVA) نحو (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01)، أما فيما يتعلق بمعاملات الانحدار، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (beta) لهذا المتغير (0.686) وقيمة (T) المحسوبة بلغت (9.714) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، مما يؤكد وجود أثر جوهري وذو دلالة إحصائية للتحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على زيادة الحصيلة الضريبية. وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر التحويل الرقمي في تعزيز الشفافية وتكامل البيانات على التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية لدى موظفي مصلحة الضرائب -بنغازي" عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وتشير هذه النتائج إلى أن تعزيز الشفافية وتكامل البيانات من خلال الأنظمة الرقمية يسهم في تحسين تدفق المعلومات بين الإدارات والجهات ذات العلاقة، وتقليل الثغرات المعلوماتية التي قد تستغل في التهرب الضريبي، إضافة إلى تعزيز الرقابة والموثوقية في المعاملات الضريبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الحصيلة الضريبية. وتؤكد هذه النتيجة أن تعزيز الشفافية وتكامل البيانات يعد من المرتكزات الأساسية لنجاح التحويل الرقمي في الإدارة الضريبية، لما له من دور فاعل في الحد من التهرب الضريبي، وتحسين كفاءة الرقابة، وزيادة فعالية التحصيل الضريبي، بما يدعم تحقيق العدالة الضريبية وتعظيم الإيرادات العامة.

النتائج والتوصيات:

بعد الانتهاء من الدراسة بشقيها النظري والميداني، وجمع البيانات اللازمة وتحليلها إحصائياً بهدف التعرف على أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس واقع تطبيق التحول الرقمي ودوره في دعم الأداء الضريبي. ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، مع مناقشتها في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها والأدبيات السابقة ذات الصلة. وتقديم مجموعة من التوصيات المقترحة المستندة إلى النتائج المتوصل إليها، والتي من شأنها المساهمة في تعزيز تطبيق التحول الرقمي، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، بما يدعم زيادة الحصيلة الضريبية ويرفع من فعالية الأداء المؤسسي لمصلحة الضرائب، كما يلي:

نتائج الدراسة:

وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات والأبعاد محل الدراسة جاءت بمستويات مرتفعة، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية التحول الرقمي ودوره في الحد من التهرب الضريبي وتحسين الحصيلة الضريبية. كما بينت النتائج أن المستوى العام لمتغير التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية جاء مرتفعاً أيضاً، وهو ما يعكس اتفاق أفراد العينة على وجود علاقة وثيقة بين تطوير الأنظمة الرقمية والحد من التهرب الضريبي وتحسين مستوى الحصيلة الضريبية. وبوجه عام، تشير نتائج تحديد المستويات إلى أن التحول الرقمي بمختلف أبعاده يحظى بدرجة عالية من التوافر والتطبيق في مصلحة الضرائب محل الدراسة، وأن له دوراً بارزاً في تعزيز كفاءة العمل الضريبي، ودعم الرقابة، وتحسين جودة البيانات، والحد من فرص التهرب الضريبي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق أهداف الإدارة الضريبية. كما أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي على التهرب الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية. وتشير هذه النتائج إلى أن التحول الرقمي يسهم بدرجة كبيرة في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحسين دقة البيانات الضريبية، وتعزيز الرقابة والمراجعة الإلكترونية، وزيادة مستويات الشفافية وتكامل المعلومات بين الإدارات والجهات ذات العلاقة.

وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للتحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وتحسين الحصيلة الضريبية، مما يؤكد أهمية التوسع في تطبيق الأنظمة الرقمية وتطوير البنية التكنولوجية لمصلحة الضرائب بما يعزز كفاءة الإدارة الضريبية ويرفع من مستوى الإيرادات الضريبية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة حول أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية التحول الرقمي ودعم جهود مكافحة التهرب الضريبي وتحسين الحصيلة الضريبية، وذلك على النحو الآتي:

1. الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية بمصلحة الضرائب، وتحديث الأنظمة الإلكترونية المستخدمة بما يضمن رفع كفاءة العمليات الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة .
2. تعزيز أنظمة الربط الإلكتروني وتكامل قواعد البيانات بين مصلحة الضرائب والجهات ذات العلاقة، مثل المصارف والجمارك والسجل التجاري والجهات الرقابية الأخرى، بما يسهم في الحد من الثغرات المعلوماتية وتقليل فرص التهرب الضريبي .
3. توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية في عمليات الفحص والمراجعة الضريبية، بما يمكن من اكتشاف المخالفات وحالات التهرب الضريبي بصورة أكثر سرعة ودقة وفعالية .
4. تطوير نظم تحليل البيانات الضريبية والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل البيانات واستخراج المؤشرات التي تساعد في الكشف المبكر عن حالات التهرب الضريبي والمخاطر المحتملة .
5. تكثيف البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مصلحة الضرائب في مجالات التحول الرقمي والتطبيقات الإلكترونية الحديثة، بهدف رفع كفاءتهم وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الأنظمة الرقمية بكفاءة .
6. تفعيل نظم الرقابة الإلكترونية المستمرة على المعاملات والملفات الضريبية، بما يحد من الأخطاء والتجاوزات ويعزز من كفاءة المتابعة والرقابة الداخلية .
7. وضع استراتيجية متكاملة للتحول الرقمي داخل مصلحة الضرائب تتضمن أهدافاً واضحة وخططاً تنفيذية ومؤشرات أداء لقياس مدى التقدم في تطبيق التحول الرقمي وتحقيق أهدافه .
8. العمل على تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية والتقليدية والتحول التدريجي نحو بيئة عمل رقمية متكاملة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتسريع إنجاز المعاملات الضريبية .

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. ابوخريص، امحمد ضوء. (2023). "ماهية التهرب الضريبي وصوره في التشريع الليبي". مجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية الاجتماعية. المجلد الثاني، العدد 2.
2. اسحيل، رقية محمود. (2024). "دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية". مجلة الجامعي. العدد 39.
3. حسن، سيدة أحمد. (2023). "التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية". المجلة العلمية للبحوث التجارية. جامعة المنوفية العدد 19.
4. الشلماني، سراج. (2024) ورشة عمل بعنوان التحول الرقمي مستقبل مصلحة الضرائب الليبية. صفحة مصلحة الضرائب – بنغازي (فيسبوك). فيديو كلمة مدير عام مصلحة الضرائب الليبية بالتاريخ 2024/5/23م
5. العبد اللطيف، ادم محمد عبد الفتاح، لينا عمر. (2024). "الجهد الضريبي ودوره في الحصيلة الضريبية". المجلة العلمية دراسات محاسبية ومالية. المجلد التاسع عشر – العدد 66.
6. عبد المحسن، نارمين وصفي. (2024). "أثر التحول الرقمي على جودة الفحص الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. كلية التجارة – جامعة مدينة السادات. المجلد السادس عشر – العدد 2.
7. عزام، محسن عبيد. الخولي، أسامة عبد المنعم، البشرى، عماد محمد (2022) بعنوان: "أثر التحول الرقمي على كفاءة أداء الإدارة الضريبية" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد 2.
8. الهيئة العامة للمعلومات. (2022)، مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومة في دولة ليبيا رؤية 2030، ورشة عمل بعنوان التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، ديسمبر 2022.
9. وسيلة، ونور الايمان صاحبي (2023) "أثر الرقمنة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-الجزائر

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Enerson. J. Folajimi. A. Samuel. A (2022) "Electronic Tax management system and tax revenue collection Efficiency in selected states in south west Nigeria" Archives of Business Research 10(4)
2. Magesa. A. Marsha (2014) "The Impact of Tax Evasion on Revenue Collection Performance in TANZANIA", A master's degree in Accountant Mzumbe University Tanzania.
3. Rashid Osama Hamid, and Ismail, Haitham Abdel Khaleq. (The role of privatization in tax revenues, Journal of Accounting and Financial Studies, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Volume 11, Issue 35, Iraq.